ضمير المرفوع بالنفس والعين فلا بد من تاكيده قبلها بضمير منفصل فتقول
زيد هو نفسه وهند هي نفسها وخرجت انت نفسك وعمرو قام
هو عينه وقمتما انتما عينكما وانما لزم تاكيده بالضمير ليحمل احدهما
مرفوعا لانه لا يصلح ان يكون العامل لانك تقول خرجت بنفسي هند وخرجت
عينها ولو قلت هند خرجت نفسها او عينها لم يعلم افاعله هي ام تاكيد للضمير
في الفعل اصلاحها لذلك فاذا قلت هند هي خرجت هي نفسها او خرجت هي عينها
تعين للتاكيد ثم عدى الحكم من المستتر الى البارز لاشتراكهما في الفاعلية
لئلا يختلف حكم الفاعل والثاني انه لو اكد بها المستتر لما يكون
في الصورة كالتاكيد للفعل ثم عدل الحكم الى البارز لشده اتصاله لانه كالجزء
من الفعل ثم من الجائز ان يكون الضمير المنفصل والنفس والعين كلاهما
تاكيدا لضمير الفاعل المنفصل لانه المقصود بالتاكيد ومنهم من قال ان
الضمير المنفصل تاكيد لضمير الفاعل المتصل والنفس او العين تاكيد للضمير
المتصل لانهما متواخيان في التاكيد بهما من الاول لوجود الفصل من الاول
وبينهما والمنفصل ولكن يلزم من تاكيد المتصل بهما تاكيد الاول لان المتصل
عبارة عنه وانما خص هذا الحكم بالنفس والعين دون كل واجمع وبضمير المرفوع
دون ضمير المنصوب والمجرور فانه يقال اكلهم اجمعون واكلهن جمع
اجمع وافضله جاءت هندات جمعاوات من غير تاكيد بضمير منفصل
قبلها ولا بضمير نفسه ومررت به عينه من غير تاكيد ايضا اما الاول
فانما لم يشترط فيها التاكيد لوجهين احدهما انها ليست في قوة النفس
والعين ولذلك اذا اجتمعت معا قدما عليها فلذلك اختصا بحكم لا يكون
لهما والثاني ان اللبس فيها اقل لان مثلها للشمول وقلما جاء في كلام العرب
لان جاءني القوم كلهم اقوى منه وفتيات مبتدأة في قوله فداني كل
نفس بما نفقه الموت واما في قوله اي عمرو فلان الامر كله لله فلا يخرجها

ذلك عن الشمول لانها في موضع الجزء والجزء يجيء للتبعيض كالتاكيد واما
اجمع وما كان لفظه فانه اضعف في الشمول من كل ولذلك قدمت عليه
واذا لم يشترط التاكيد مع كل لشمول بطريق الاولى والثاني ان اللبس في
مثنى لانه لا يلي العامل فاذا وجد تاكيد الضمير يستدل على انه تاكيد
لاشتباه نسبة الفعل اليه فلذلك لم يحتج الى تاكيد واما ضمير المنصوب والمجرور
فانما لم يشترط معهما التاكيد بضمير قبلها لوجهين احدهما ان ضمير المرفوع
اختص بذلك لانه يلتبس بعض الصور لاستتار في الفعل وهما لا يكادان
الا بارزين فالتبس منفصلا منهما وان حذف في صلة او صفة فالمحذوف لا
يجوز ان يكون تاكيدا لان المحذوف ولا البدل منه فلا يقال جاءني الذي ضربت نفسه
بتقدير ضربته او الذي ضربت زيدا بتقدير ضربته لمنافاة الحرف لهما لان
الحرف من شانه الاختصار والتاكيد والبدل من مواضع الاطناب
والاسهاب والوجه الثاني ان ضمير المرفوع اختص بذلك لقوته لتعلق
الفعل به لانه كالجزء منه بدليل سكون لام الفعل له واما المنصوب
والمجرور فانه يضعف تعلق الفعل بهما لكونهما منفصلين عنه وليسا كالجزء منه
ولا يلزم من تاكيد ما قوي تعلقه تاكيد ما ضعف تعلقه الفائدة
الثالثة الفرق بين الصفة والتاكيد والفرق بينهما من خمسة اوجه احدها
انه لا يصح المؤكد الا يصح حذف الموصوف وورد ان التاكيد يلتبس زيد
على المؤكد بل هو يلفظه او معناه فلو حذف لبطل بيان التاكيد واما
الصفة فمعناها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقيت
لافادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد
والوجه الثاني ان المؤكد لا يتعدد ولا يعطف بعضه على بعض والصفات
المتعددة يكثر عطف بعضها على بعض وسببه ان الفاظ التاكيد موضوعة
المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)